وهذه المسايل من جملة ما ياتي في كتاب الشهادات مذكرت هنا تبعا للشافعي
رضي الله عنه وبيأتي تمام الكلام في صفات الشهود والمشهود به مستوفى
وفي باب القضا بيان ان القاضي يقضي بعلمه **ولو عفى** المستحق
عن مقود لم يثبت على مال **لم يقبل للمال الا خيران** اي رجل وامراتان
ورجل ويمين كان العفو انما يعتبر بعد ثبوت موجب القود ولا
يثبت بمن ذكر كما لا يقبلان لارش هشمة بعد ايضاح لان الايضاح
قبله الموجب للقود لا يثبت بهما نعم ان كان ذلك من جانبين
او من واحد في مرتين ثبت ارش الهشمة بذلك وهو واضح والتصريح
في هاتين بالرجل واليمين من زيادتي **وليصرح وجوبا الشاهد**
بالاضافة اي باضافة القتل للفعل **فلا يكفي** في ثبوت القتل
جرحه بسيف فمات حتى يقول فمات منه او فقتله لاحتمال موته
ان لم يقل ذلك بسبب غير الجرح **وتثبت دامية بقوله ضربه فادماه**
او فسال دمه لانه قوله فسال دمه لاحتمال سيلانه بغير الضرب
وتثبت موضحة بقوله اوضح راسه لان المفهوم منه اوضح عظم
راسه فلا حاجة الى التصريح به وهذا مما نص عليه في الام واختصر
ورجحه البلقيني وغيره وجزم به في الروضة كاصلها ثم ذكر عدم
الاكتفاء به الذي صححه الاصل عن حكاية الامام والغزالي
ووجه بان الموضحة من الايضاح وليس فيه تخصيص بعظم
ويجب للقود اي لوجوبه في الموضحة **بيانها** محلا ومساحة
وان كان براسه موضحة واحدة لجواز انها كانت صغيرة فوسعها
عيانا في وجرح بالقود الدية لانها لا تختلف باختلاف محل الموضحة
ومساحتها **وتقبل شهادته** اي الوارث ظاهرا عند القضا **لمورثه** غير اصله
وفرعه

وفرعه كما يعلم من بابها **بجرح اندمل وبمال ولو في مرض** لانتفاء التهمة
بخلافها قبل اندمال جرحه لانه لو مات مورثه كان الارش له فكانه
شهد لنفسه وفارق قبولها بمال في المرض بان الجرح سبب الموت
الناقل للحق اليه بخلاف المال وبانه اذا شهد له بمال لا يبتفع به حال
وجوبه بخلاف ما اذا شهد له بجرح **لا شهادة عاقلة بعمد بينة**
جناية قتل او غيره **بحملها** بان تكون خطا او شبه عمد وتكونوا اهلا
لتحملها وقت الشهادة وتوقفا فلا تقبل لانهم متهمون بدفع التحمل
عن انفسهم فخالف بينة اقرار بذلك او بينة عمد وفارق عدم قبولها
من الفقير قبولها من الاباعد وفي الاقربين وفاقا للرافعي بان المال
عاد ورجاع فالغني غير مستبعد تحصل التهمة وعوت القريب
كالمستبعد في الاعتقاد فلا يتحقق فيه تهمة وبتعبيري بالجناية
اعم من تعبيره بالقتل **ولو شهد اثنان على اثنين بقتله متشهدا**
به اي بقتله **على** الاولين في المجلس مبادرة **فان صدق الولي** المدعي
الاولين اي استمر على تصديقهما **فقط حكم بهما** وسقطت شهادة
الاخرين للتهمة **وان الولي كذبهما والا** بان صدق الاخرين او الجميع
او كذب الجميع **بطلتا** اي الشهادتان وهو ظاهر في الثالث ووجهه
في الاول ان فيه تكذيب الاولين وعداوة الاخرين لهما وفي الثاني
ان في تصديق كل فريق تكذيب الاخر **ولو افلس بعض ورثة**
بعفو بعض منهم عن القود وعينه او لم يعينه **سقط القود**
لانه لا يتبعض وبالاقل سقط حقه منه فسقط حق الباقين والجميع
الدية سواء العافي المعسر وغيره ان اطلق العافي العفو وعني